

أبحاث

لأنها تعمّر الفساد وتستغل العولمة لتبرير جرائمها
أمن عام إلكتروني يحمي من شبكات تبييض الأموال

إذا كانت الجرائم المالية التقليدية تنفذ عبر سرقة او اختلاس الاموال، فان الحديثة منها، وبرزها تبييض الاموال، تركز في بعض وجوها على قيام الشبكات المنظمة التي تنفذها بدفع اموال طائلة بطرق الرشوة او الهدايا او المساعدات وسواها، الى احزاب وشخصيات نافذة في قطاعات رسمية وخاصة بهدف الاستفادة من نفوذها لتمير جرائمها المتسترة خلف اعمال مشروعة

شبكات الاجرام المنظم التي كانت ترتكب ابشع انواع جرائم تبييض الاموال عبر بعض المصارف العالمية، ومن خلال شراء العقارات وغيرها من الاستثمارات التقليدية التي تتطلب اتمامها وقتاً من الزمن، تمكنت بفضل العولمة وما اوجدته من تطور تكنولوجي وتقني هائلين، من القيام باخطر عمليات التبييض الالكتروني في دقائق او ثوان معدودة. في المقابل، امن عام اقتصادي والكتروني متخصص ومحترف يتصدى لتلك الشبكات، ولكل الاساليب الاقتصادية والالكترونية الخفية التي تعتمدها في تنفيذ جرائمها المدمرة للاقتصاد.

ما واقع جرائم تبييض الاموال عالمياً؟ ما مخاطرها؟ ما ابرز قطاعات الاعمال التي تتغلغل فيها شبكاتها المنظمة، وما رأي القانون اللبناني فيها؟ واي اجراءات يتخذها الامن العام لمواجهتها؟ "الامن العام" حملت هذه الاسئلة في جعبتها وتوجهت بها الى رئيس شعبة معلومات جبل لبنان في دائرة الامن القومي في المديرية العامة للامن العام الرائد وليد اسبر، المجاز في الحقوق اللبنانية، والذي اعد دراسة معمقة حملت عنوان "تبييض الاموال في القانون اللبناني" في مناسبة ترقبته من رتبة نقيب الى رتبة رائد.

■ ما ابرز مخاطر جرائم تبييض الاموال محلياً ودولياً؟
□ بشكل عام، لجرائم تبييض الاموال مخاطر اقتصادية - اجتماعية - سياسية جسيمة. منها على سبيل المثال:

وقد يصل الى خمسة الاف شخص موزعين في العديد من دول العالم.
• منظمة وفق هيكلية وهرمية معقدتين جدا.
• تضم نخبا من المتخصصين في مختلف المجالات العلمية الذين يعتمدون التخطيط المسبق والمدروس باحتراف لجميع مراحل تنفيذ عمليات التبييض.
• تعتمد السرية التامة ووسائل الخداع والتضليل في تنفيذ كل اعمالها.
• تعتمد نسج علاقات استراتيجية مع النافذين والمسؤولين السياسيين والامينين والقضائيين والمصرفيين في دول عملها ورشوتهم بسخاء، لاستخدام نفوذهم في تمرير بعض الاعمال غير القانونية اللازمة للعمليات الكبرى، ولضمان عدم وقوع افرادها في قبضة العدالة في حال حصل خطأ ما يفضح امرهم، وسواها من الخصائص.
في اختصار، يمكن القول ان جرائم تبييض الاموال جرائم المجرمين الاذكياء.

■ هل من احصاءات دولية تبين الحجم المالي لهذه الجرائم عالمياً؟
□ على الرغم من انه يستحيل عملياً ضبط ومعرفة كل عمليات تبييض الاموال التي تحصل في العالم بنسبة مئة بالمئة كونها جرائم خفية اساساً، الا ان خبراء الاقتصاد يقدر المبالغ المالية التي يتم غسلها سنوياً بحوالى 2 الى 3 تريليون دولار، وهو ما يفوق 22% من اجمالي قيمة التجارة العالمية. كما تؤكد التقارير العالمية ان هذا الرقم مرجح للارتفاع في السنوات القليلة القادمة، بفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي تستفيد منه تلك الشبكات.

■ هل من خصائص معينة تتميز بها شبكات تبييض الاموال؟
□ بالطبع. علماء القانون والامن يجمعون على ان تلك الشبكات تتميز بالخصائص التالية:
• عدد افراد كل شبكة لا يقل عن ثلاثة اشخاص،



رئيس شعبة معلومات جبل لبنان في دائرة الامن القومي في المديرية العامة للامن العام الرائد وليد اسبر.

3 من القانون نفسه على ان كل من يقدم او يتدخل او يشترك في عمليات تبييض اموال يعاقب:
• بالحبس من ثلاث الى سبع سنوات.
• بغرامة لا تقل عن عشرين مليون ليرة لبنانية. ووفقاً للمادة 14 منه، تصدر لمصلحة الدولة الاموال المنقولة وغير المنقولة التي يثبت بموجب حكم نهائي انها متعلقة بجرائم تبييض الاموال.

■ محور التعريف هو الاموال غير المشروعة، ولكن متى تعتبر الاموال غير مشروعة؟
□ اختلفت التشريعات العالمية والدولية حول تحديد المصادر غير المشروعة التي تتأتى منها الاموال التي يتم تبييضها، وذلك بين مفهومين. الاول ضيق يحصرها بالاموال الناتجة من تجارة المخدرات، والثاني واسع يشمل جميع الاموال القذرة الناتجة من جميع الجرائم والأعمال غير المشروعة بكل انواعها. اما المشرع اللبناني فقد وقف موقفاً وسطياً بين المفهومين، فلم يحصرها بالمخدرات ولم يوسعها لتشمل كل الافعال غير المشروعة. نصت المادة الاولى من قانون مكافحة تبييض الاموال 2001/318 على انه: "يقصد بالاموال غير المشروعة، الاموال كلها الناتجة من ارتكاب احدي الجرائم الاتية:

■ ما هي المراحل التي تمر فيها كل عملية تبييض اموال؟
□ من حيث المبدأ، كونه لكل مبدأ استثناء، تمر عملية تبييض الاموال في ثلاث مراحل هي: المرحلة الاولى: تسمى مرحلة الإحلال، وتتمثل في محاولة ادخال كمية الاموال النقدية الكبيرة

المتأتية من نشاط غير المشروع الى النظام المصرفي.

المرحلة الثانية: تسمى مرحلة التغطية، وتتمثل في القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية لتتغلغل الاموال القذرة في السوق المالي الشرعي.

المرحلة الثالثة: تسمى مرحلة الدمج الكامل للاموال المغسولة في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الاموال الشرعية اصلاً.

ومن الممكن ان تتم كل مرحلة بشكل مستقل، كما يمكن حصولها كلها دفعة واحدة.

■ اي اجراءات يتخذها الامن العام لمواجهة هذه الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً؟

□ المديرية العامة للامن العام اولت هذا الملف اولوية قصوى كونه يشكل خطراً شاملاً. اتخذت، في اطار خطة تحديثها التي اطلقتها اللواء عباس ابراهيم منذ سنوات ست، العديد من الاجراءات لمواجهة هذه الجرائم:
• استحداث شعبة الامن الاقتصادي والاجتماعي التي تعنى بمكافحة كل انواع الجرائم الاقتصادية عموماً، وجرائم تبييض الاموال خصوصاً. الشعبة تضم نخبة من المتخصصين في العلوم الاقتصادية، المصرفية، تحويل الاموال، الاستيراد والتصدير، وسواها.

• تفعيل التعاون والتنسيق مع مصرف لبنان وكل المصارف الخاصة والمؤسسات المالية بمختلف انواعها، بهدف متابعة اي حالات او افعال مشكوك انها تخفي في طياتها عمليات تبييض اموال، لحظة بلحظة اذا جاز التعبير، في اشراف القضاء المختص.

• تعزيز وتفعيل التعاون والتنسيق الامني وتبادل الخبرات مع المنظمات والجهزة الامنية الدولية، كالامم المتحدة، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، الاتحاد الاوروبي وسواها.

• استحداث شعبة متخصصة في مجال جرائم الفضاء السيبراني، وتضم نخبة من الاختصاصيين في مجالات المعلوماتية، الاتصالات، وسواها. من ابرز مهامها مكافحة الجرائم الالكترونية، لاسيما جرائم تبييض الاموال التي تتم عبر تلك الوسائل.